

## «الرياض» تطرح الأولويات والتحديات في ست جهات على تماس مباشر بحياة المواطن

# الوزراء والمسؤولون الجدد أمام ملفات «القوى العاملة» و«تعرش المشاريع» و«قلة الاعتمادات»

تقرير - عبدالسلام بن محمد البلوي

كشفت تقارير حكومية حديثة لسوريات الصحة والتربية والتعليم والعدل وكذلك ديوان المظالم والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن عدد من المعوقات التي تواجه الوزراء والمسؤولين الجدد مؤخراً في هذه الجهات واتفقت تلك المعوقات والصعوبات في القضايا الجوهرية.

كشفت تقارير حديثة لوزارة الإقتصاد والتخطيط شترك الجهات التي تمس خدماتها المواطن بشكل مباشر مثل التعليم والصحة وكذلك القضاء في مشكلة نقص الكوادر المؤهلة وتسرب المشاعات وعجز في الاعتمادات المالية وتعرض وتأخر تنفيذ مشاريعها. وأرجح التقرير تأخر تنفيذ برامج ومشاريع خطة التنمية الشاملة والتي وصفها بأنها ظاهرة تدعو للإقلق إلى ضعف

كفاءة وقدرة القاولين والارتفاع الذي شهده أسعار مواد البناء وبيء الإجراءات الإدارية المتعلقة بالطرح والترسية وتوقيع العقود وتسليم المواقع للشقاولين، وكذلك ضعف الإشراف على عمليات التنفيذ وعدم توفر أراض في الأوقات والمواقع المناسبة خاصة في المدن الرئيسية لإقامة عدد لا يستهان به من المشاريع، وأخيراً نقص الاعتمادات المرصودة عن قيمة أقل عملاء يذيع الترسية عليه.

**الترسية .. أولويات ومعوقات**  
فعلى عاتق صاحب السمو الأمير الدكتور فيصل بن عبد الله بن محمد وزير التربية والتعليم تقع مواجاة وإزالة عدد من المعوقات والصعوبات التي تواجه أداء الوزارة في عملها مثل مشاكل المستويات للمعلمين والمعلمات التي تار

فيها جمل واسع مؤخراً وشكلت لها لجنة وزارية بتوجيه خادم الحرمين الشريفين، ومنها حسب تقرير آخر للوزارة نقص القوى العاملة من المعلمين والمدرسين الطلابيين ورود النشاط والوظائف الإدارية، وعدم توفير وظائف تعليمية لقطاع البنين والبنات وفق الاحتياج الفعلي، وكذلك الصعوبات التي تواجه التعليم الإجمالي مثل الأفضلة والإجراءات التي عددا التقرير معوقاً كبيراً لتطور ونمو التعليم الإجمالي وعدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمار فيه.

ومن ذلك أيضاً ما يتعلق بالأراضي والمرافق التعليمية وتملاكها والبناء عليها وما يتعلق بالمعلمين والمعلمات ونظام المسعودة وكذلك الشراطات البلدية في المباني ولعل عدم توفر الأراضي المدرسية في المواقع

ذات الأولوية الملحة لإقامة مشاريع إنقضاء مراكز الرعاية الصحية وتسرب الكفاءات أبرز التحديات التي تواجه الوزارة حيث تنوه بهذا القطاع حيث تعاني الوزارة من النقص الكبير للقوى العاملة في مرافقها بل إننا لا نغطي الحد الأدنى الأمن صحياً والمطلوب لتقديم الخدمات الصحية، ولا تزال نسب المسعودة لا تزيد عن (20%) للأطباء و(18%) للصيادلة و(17%) للمعلمين في مجال التعريض (25%) للمعلمين بالمفحات الصحية في المساعدة، مما يعكس مدى تفتت معدلات المسعودة في المجال الصحي خاصة بالنسبة للأطباء والصيادلة وغيبة التعريض.

وقدر تقرير الوزارة نسبة وظائف الإستشاريين بالشاغرة بحوالي(55%) من الوظائف الممتددة، وإشكالية شغلها وكذلك الوظائف الأخرى سواء من السعوديين أو المتقاعدين وعدم القدرة على استقطاب الكفاءات والعناصر الجيدة الخاصة في المناطق البعيدة في المنطقة نظراً لضغط الرواتب والمرفق والسرطان وأمراض الشيخوخة وغيرها بالإضافة إلى ارتفاع معدل الإصابات الناتجة عن حوادث.

وأصبحت ندرة القوى الوطنية الصحية العاملة من أبرز التحديات التي تواجه الوزارة حيث تنوه بهذا القطاع حيث تعاني الوزارة من النقص الكبير للقوى العاملة في مرافقها بل إننا لا نغطي الحد الأدنى الأمن صحياً والمطلوب لتقديم الخدمات الصحية، ولا تزال نسب المسعودة لا تزيد عن (20%) للأطباء و(18%) للصيادلة و(17%) للمعلمين في مجال التعريض (25%) للمعلمين بالمفحات الصحية في المساعدة، مما يعكس مدى تفتت معدلات المسعودة في المجال الصحي خاصة بالنسبة للأطباء والصيادلة وغيبة التعريض.

**5. الربيعية**  
**بمشروط الجرام**  
**يواجهه داء**  
**تسرب وتقصص**  
**الكوادر والحوافز**

وتعاني الخدمات الصحية التي تتفاوت نسب تحقيقتها المستهدف في خطة التنمية الشاملة ما بين (30، 50%) من نقص الأنوية للأمراض المستعصية ونقص الاعتمادات المالية للتشغيل والصيانة وتدني رواتب الكادر الصحي بالوزارة.

والسؤال هنا.. هل سينجح الربيعية في تنفيذ مقترحات سابقة في هذا الشأن من فرض تعاون وثيق بين وزارة الصحة والجهات التعليمية والتربوية في القطاعين العام والخاص ووضع برنامج تعليمي تدريبي في إطار رؤية واضحة محددة لتأهيل وتخريج الكوادر الطبية اللازمة لمواجهة الوضع الراهن والنمو المتوسع في مرافق الخدمة الصحية؟

وكيف سيكون أداء الوزير الربيعية في شمسالجان المتعاقد التي ترسل للخارج وتواجه صعوبات عديدة في إقناع عن يتم اختيارهم للعمل بالتقريب بالرواتب المعروضة ويكون الوضع أصعب للعمل في المناطق النائية؟

والرد على ذلك من زيادة رواتب الكوادر الصحية للمتقاعدين غير السعوديين فإنه لا تزال هناك صعوبة في استقدام الكوادر الطبية المتميزة، ولا تزال الوزارة عاجزة على إشغال الوظائف الشاغرة نتيجة لندرة الكفاءات المتميزة والرواتب العالية المنافسة التي تمنحها دول الجوار.

ومن التحديات التي أوردتها التقرير مشكلة تسرب الكوادر الصحية السعودية المؤهلة إلى القطاعات الأخرى داخل وخارج المملكة التي تقدم مرتبات وحوافز تفوق بكثير الكادر الوظيفي المعول به في وزارة الصحة.

وتفتقر الوزارة من الكوادر الربيعية إيجاد الحلول لشكواها من نقص الاعتمادات المالية لتبني التشغيل والصيانة لسبب إلتزام منقصة للغاية فمتوسط تكلفة التشغيل الطبي للسير الواحد (200) ألف ريال وهذا أقل بكثير من تكلفة السير في المستشفيات التابعة للجهات الحكومية الأخرى، وتفتقر الجهات النقص جلية في نموذج برامج التشغيل الذاتي للمستشفيات والأنوية والمستلزمات والأجهزة الطبية ومخصصات التقريب والإبتعاث.

# «التربة» تنظر من زيارها الجديد حلاً لعفنتي «الستيات» والرافق الدراسية وزير الثقافة يصطدم بمشكلة التسرب الوظيفي.. ودعم الكتاب السعودي

وكذلك إعادة النظر في سلم الرواتب للسعوديين العاملين فيها لتكون مقاربة للرواتب والمزايا التي تمنح في القطاعات الصحية الأخرى ومناقشة الرواتب التي تمنحها دول الجوار، وكذلك زيادة الاعتمادات المالية اللازمة لبرامج التشغيل غير الطبي والصيانة وإعطاء الوزارة التروية في ترسية المناقصات على المقاولين والشركات ذات الأداء الجليل حتى ولو لم تكن ذات العروض الأقل سعراً.

## العدل وتقص القضاء وتعثر إفتاء المحاكم

ويتابع وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى تنفيذ السياسات الرئيسية لخطة الوزارة لتطوير مرفق القضاء وتركيزها على زيادة عدد المحاكم وكتابات العدل حيث اشتملت الخطة الثامنة إضافة على فتح (٧٥) محكمة عامة خلال فترة التنمية الواحدة و(٧٥) محكمة متخصصة (مروية، عمالية، تجارية، وأحوال شخصية) بمعدل (١٥) محكمة سنوياً، وإنشاء (٢٥) كتابة عدل بواقع (٥) كتابات عدل سنوياً.

وقد أظهر تقرير متابعة تنفيذها والمعد من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط عدم افتتاح أي محكمة متخصصة فيما تحقق افتتاح محكمتين عامة وسبع كتابات عدل وإنشاء مبنى واحد للوائح الشرعية فلم يتم سوى تحقيق نسبة (٣٣٪) من المستهدف للمحاكم وكتابات العدل.

وأبرز تقرير لوزارة العدل حاجتها للدعم لتغطية مرافقتها بالكوادر الوطنية المهمة فقد اشتملت الخطة الثامنة في مواجهة حجم الطلب على الخدمات

القضائية تتطلب زيادة عدد القضاة خلال الخطة بعدد (١٦٩٠) وظيفة قضائية بمعدل سنوي (٣٣٨) فيما اعتمد في الاحتياجات الإضافية من الوظائف بعدد (٣٨٠) وظيفة قضائية خلال الضحلة بمعدل (٧٦) وظيفة قضائية سنوياً أما في مجال أعوان القضاة فحجم الطلب على زيادة أعداد الموظفين بعدد (١٨٥٦٠) وظيفة قضائية معاونة بمعدل سنوي (٣٧١٢) بينما تم إرجاعه في الاحتياجات الإضافية عدد (٢٦٧٠) وظيفة بمعدل (٥٤٤) وظيفة كل عام.

وذكر التقرير أن أمام العيسى مشكلة عجز الوزارة من حيث عدد الوظائف المقرر بـ(٨٤٣٦) حيث لم تنجح الوزارة إلا في إحداث (٢٠٠٠) وظيفة إدارية من مجموع العجز و(٤٠٠) وظيفة قضائية من الإحتياج الذي قدر وفقاً لحجم العمل وما يضمن للقاضي إنجازها يومياً بعدد (٢٩٤١) وظيفة..

## موقوفات أداء «الثقافة والإعلام»

وليست وزارة الثقافة والإعلام بأحسن حالاً من غيرها فنقص الاعتمادات المالية أجل كثير من نشاطاتها رغم أهميتها، ولم تستطع الوزارة معالجة المستحقات المترتبة وحسب ما أشار تقريرها الأخير فتواجه الوزير الجديد الدكتور الجديد عبد العزيز خوجه عدد من الصعوبات

في الجوانب الإدارية مثل تحديد صلاحيات المتأخرين المبشرين بمسليون ريال عندما ترغب في تنفيذ بعض الأعمال المناطة بها مثل إنتاج البرامج والمسلسلات والمشاركة في المعارض والأحداث العالمية الرياضية والثقافية، ومضى سائر ذات التكليف عن (المليون) فإن الوزارة إما أن تستعيد بعض العروض وإما أن تلجأ لتجزئة العلية ولكل منها سليات، ومن الصعوبات تعويض بعض الضيوف عن قيمة إركابهم إذا ما سافروا على غير الخطوط السعودية وهذا يفقد الوزارة ثقة هؤلاء الضيوف وبخاصة أنهم من الشخصيات الإعلامية. واشتكت الوزارة من عدم تنفيذ وزارة المالية للأمر السامي باعتبارها (٥) ملايين ريال للبحوث والدراسات والتي اعتمد منها (١٠٠) ألف ريال فقط!!

وفيما يخص التسرب الوظيفي للدكتور الخوجه أمام مشكلة فقد الوزارة لعدد كبير من مسؤوليها من ذوي الإمكانيات والخبرات من مهندسين وإعلاميين وفنيين بسبب وجود إغراءات لهم في القنوات الفضائية والصحف وغيرها، إضافة إلى الصعوبات المتكررة في جميع التقارير السابقة للوزارة التي تتركز في عدم إحداث وظائف والنقص في الاعتمادات المالية، وكذلك ضيق الماني وعدم القدرة على التوسع وبخاصة في الإذاعة والإعلام الخارجي، والنقص الحاد في الوظائف الإعلامية المتخصصة في الترجمة كالمؤلفين ومعدّي السيناريو، وعدم وجود كفاءات وطنية مدربة ومتخصصة في الترجمة والإعداد والتحرير وندوية اللغات الأجنبية، وعدم وجود قسم للدراسات والبحوث لقياس اتجاهات المستمعين والمشاهدين.

وقدم تقرير الوزارة للوزير الجديد خوجه عدد من المقترحات والحلول التي

«السعدية»  
انتظار تجاوز سوز  
الجهز في عدد  
القضاة ومواصلة  
افتتاح المحاكم

المركز الوطني للتقنية المعلومات العامة	
المؤشرات المالية للعام ٢٠٠٨	
١	التعليم والتدريب ١٢٢.١ مليار
٢	الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية ٢٠.٣ مليار
٣	الخدمات البلدية ١٨.٩ مليار
٤	النقل والاتصالات ١٩.٢ مليار
٥	المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية ٣٥.٤ مليار
٦	وبرامج التمويل الحكومية ٢٥ مليار
٧	قطاعات أخرى ١٨ مليار

## المجالات.

قد تعالج مشاكلها فأقرحت الدعم الوطني، الاستجابة للمطالبات بشأن رفع الوظائف أو نقلها أو تعديلها أو إحدائها، والسماح للوزارة بتعويم الوظائف لاستفادة من الخوطفين في أي موقع حسب العمل، كما طالبت بتجاوز اشتراط المؤهل الدراسي في وظائف المهارات مثل التصوير والإخراج والترجمة ونحوها وإعطاء السوزرة المرونة الكافية لتعيين هذه الفئات وقد اقترحت اعتماد برنامج في الباب الثالث لتوظيف الخبرات الثقافية والإعلامية كما رأته الوزارة تعيين الوظائف الأكثر ندرة كالمهندسين والمذيعين والمرجمين على درجة أعلى من الدرجة المحددة في المرتبة وإعطاءهم حوافز مادية مثل نسب مئوية من الراتب للحد من التسرب، وكذلك السماح لها بالاتفاق مع المؤسسات المتخصصة ومراكز التدريب والجامعات لإقامة دورات تدريبية في جميع

ماتحتاجه الترتيبات القضائية الجديدة والتي من بينها إحداث محكمة عليا ومحاكم استئناف وتتطلب ضعف العدد الحالي من القضاة والمستندين. ومن المعوقات والصعوبات اعتماد الديوان على المباني المستأجرة والتي لم تصمم لأعماله القضائية وما تحتاجه من قاعات محكمة وغرف انتظار للمتقاضين من الجهات العامة أو الأفراد والسجناء والمراجعين كما أنه لن يلي احتياجات الديوان المستقبلية نتيجة للزيادة المستمرة في اختصاصات الديوان.

## الحمين وقضايا الهيئة

وحسب تقرير الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فالصعوبات التي تواجه الرئيس الجديد الشيخ عبد العزيز المحين صعوبات إدارية وأخرى ميدانية، وتمثل الإدارية في

الجديد الشيخ إبراهيم بن شايح الحقييل والذي ليس غريبا على الديوان المشكلة الأهم والأكثر حرجا لعل الديوان خصوصا في ظل صدور نظام ديوان المظالم الجديد ألا وهي العجز في عدد القضاة والأعضاء، فحسب تقرير أخير لم يستطع الديوان سوى تشكيل (٨٩) دائرة من (١٧١) دائرة صدرت قرارات الديوان بإنشائها لتغطية فروعه ودوائره القضائية ويتطلب ذلك تعيين (٤٠١) عضو ويؤهل الديوان أن يعتدله في ميزانيته القادمة ما يحتاج اليه من الوظائف القضائية والإدارية والخدمية.

ويعاني الديوان مع كثرة أعماله وتعدد الأنظمة والقرارات التي أضافت وتضيف إليه اختصاصات جديدة، من عدم ملاءمة بنود ميزانياته السنوية مع احتياجاته المالية وبالتالي عدم تفعيل عدد من الدوائر القضائية مما أثر على سرعة البت في الدعاوى التي تنظرها دوائره القضائية بخلاف تخصصاتها خاصة وأن بعض هذه الدعاوى تعلق بالقضاء التجاري مما ينعكس سلبا على نشاط التنمية والاقتصاد في المملكة كما أن في بعضها سجناء وموقوفين وممنوعين من السفر يجب البت في دعاوهم بأسرع وقت ممكن. وحسب التقرير فإن المعتد للديوان لا يفي بمتطلبات

## الحمين ..

## هل يتغلب

## على صعوبات

## «الهيئة» الإدارية

## والصيدانية!؟

## «المظالم» .. بينا

## قلة عدد القضاة

## وتوفير الاعتمادات

## لمواجهة التوسع

## في الأعمال

المظالم ومشاكل

المباني وندرة

القضاة

وتسبب في

وجسه رئيس

ميوان المظالم

ضعف الإمكانيات البشرية ونقص التشكيل الوظيفي الإداري المساند للعمل الميداني إضافة إلى عدم التوازن في مستوى مراتب وظائف الرئاسة بشكل عام وغياب التسلسل في المراتب الإشرافية في وظائف الفروع.

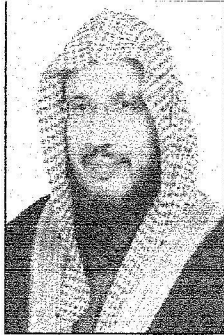
وتعاني الرئاسة من عدم تمكنها من تلبية طلبات إمارات المناطق ومجالسها ورغبات المواطنين ومخاطفي المناطق في افتتاح مراكز جديدة وضعف الإمكانيات المادية وكذلك قلة اعتمادات لبعض البنود ومن المعوقات التي تنتظر حلا من قبل الرئيس الحمين عدم توفر مطار حكومية لمعظم فروع الرئاسة ومراكزها وعدم وجود خطة تشغيلية تسيير عليها.

ومن أبرز الصعوبات الميدانية نقص التشكيل الوظيفي الميداني وعدم توفر وظائف مراقبي الأمن والسلامة في معظم الهيئات ومراكزها ونقص وظائف السائقين وضعف بند الرواتب المقطوعة وتدني مستوى مراتب ووظائف الهيئة الميدانية وكذلك قلة عدد أفراد الأمن المراقبين للأعضاء ميدانياً وعدم تفعيل نظام الهيئة ولائحته التنفيذية.

ولعل من أبرز المعوقات التي تؤثر على أداء الرئاسة عدم وجود حوافز مادية للعاملين في الميدان أسوةً بنظرائهم العاملين في الأجهزة الأمنية الأخرى وكذلك عدم تفعيل نظام الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بعمل الهيئة واختصاصاتها.



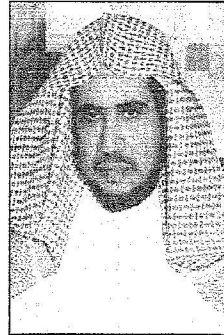
عبد العزيز الحميد



إبراهيم الحميد



د. عبدالعزيز الخويجة



د. محمد العيسى



د. عبدالله الرايعة



الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد